

Distr.
GENERAL

A/53/725
S/1998/1148
4 December 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن
السنة الثالثة والخمسون

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون
البندان ٦٢ و ١١٠ (ب) و (ج) و (هـ)
من جدول الأعمال
مسألة قبرص
مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج
المختلفة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق
الإنسان والحريات الأساسية
حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من
المقررين والممثلين الخاصين
تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي
لحقوق الإنسان

رسالة مؤرخة ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ موجهة إلى
الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه رسالة مؤرخة ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، موجهة إليكم من سعادة السيد
أتيوغ بلومر، ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص (انظر المرفق).

وأغدو ممتنا إذا تكرمتم باتخاذ اللازم لتعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة،
في إطار البنود ٦٢ و ١١٠ (ب) و (ج) و (هـ) من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فولكان فورال

السفير
الممثل الدائم

المرفق

رسالة مؤرخة ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ موجهة إلى الأمين العام من ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص

أتشرف بالإشارة إلى التصريحات التي أدلى بها الممثلان اليوناني والقبرصي اليوناني في الجلسة التي عقدتها اللجنة الثالثة في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، في إطار البنود ١١٠ (ب) و (ج) و (هـ) من جدول الأعمال ("مسائل حقوق الإنسان"). إن هذه التصريحات ما هي إلا تكرار للآراء المتحيزة للمعسكر اليوناني - القبرصي اليوناني ومحاولة أخرى من جانبه لإخفاء السبب الأصلي للنزاع القبرصي الذي يتحمل المسؤولية عنه الجانب القبرصي اليوناني واليونان كلاهما.

ومن الحقائق التاريخية أن الانتهاك النظامي لحقوق الإنسان الأساسية للشعب القبرصي التركي من جانب القبارصة اليونانيين منذ عام ١٩٦٣ هو السبب الأساسي للأزمة القبرصية.

وقد أعلن الزعيم القبرصي اليوناني الراحل الأسقف مكاريوس في كلمة ألقاها على الملأ في بانايا، بافوس، في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٦٣، بعد الاستقلال بسنتين فقط في الوقت الذي كان فيه - وهو أمر من المفارقات - رئيسا لجمهورية قبرص القائمة على الشراكة، أن واجبهم الوطني يحتم عليهم طرد الشعب القبرصي التركي من الجزيرة. وها هي العبارة التي قالها بالحرف الواحد:

"ما لم تطرد من الجزيرة هذه الطائفة التركية الصغيرة التي تشكل جزءا من الجنس التركي الذي كان أعدى أعداء الهيلينية، لا يمكن اعتبار واجب أبطال القبارصة اليونانيين قد انتهى."

وبعد انقضاء عام واحد تقريبا على هذا التصريح المشؤوم، شن القبارصة اليونانيون، في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣، هجمات مسلحة على القبارصة الأتراك في جميع أنحاء الجزيرة، وفقا لخطة أكريتاس الماكرة، ووجهوا إنذارا أرادوا منه فرض تعديلات على دستور جمهورية قبرص يتم بمقتضاها خفض مركز الجانب القبرصي التركي من شريك سياسي متساو إلى مجرد أقلية.

ودافع القبارصة الأتراك عن أنفسهم ضد العدوان القبرصي اليوناني ولم يستسلموا كما كان ينتظر منهم القبارصة اليونانيون. بيد أنهم ظلوا حتى عام ١٩٧٤ يتعرضون لكافة أشكال المعاناة التي يتصورها العقل من جانب القبارصة اليونانيين، الذين اغتصبوا جميع أجهزة الدولة في عام ١٩٦٣. واستبعد القبارصة الأتراك من أجهزة الدولة وميزانيتها. وكما ورد في تقارير الأمين العام المقدمة إلى مجلس الأمن حينذاك، فإن الإدارة القبرصية اليونانية قد شنت حرب استنزاف وحشية ضد الشعب القبرصي التركي. وكان القبارصة

اليونانيون ينفذون جميع هذه الهجمات بمساعدة وتحريض من اليونان، التي كانت قد أرسلت إلى الجزيرة جيشاً قوامه ٢٠ ٠٠٠ جندي مسلحين بأسلحة ثقيلة.

ورغم أن المفاوضات تدور لمدة ثلاثة عقود تقريباً، لم يتسن حتى الآن العثور على حل لأن القبارصة اليونانيين لا يريدون إعادة إنشاء دولة جديدة في قبرص تركز على التكافؤ السياسي والسيادة والشراكة بين شعبي الجزيرة.

وقد لخص الزعيم القبرصي اليوناني، السيد غلافكوس كليريدیس، السياسة القبرصية اليونانية في مذكراته على النحو التالي:

"بنفس قدر انشغال القبارصة اليونانيين بأن تكون هناك دولة قبرصية يونانية، بها أقلية قبرصية تركية مشمولة بالحماية، هناك انشغال تركي بإحباط أي جهد من هذا القبيل وبالإبقاء على مفهوم الشراكة الذي يرون أن اتفاق زيورخ قد أنشأه بين الطائفتين. ولذا فإن النزاع هو نزاع على المبدأ، والجانبان على استعداد لمواصلة الجدل من أجل ذلك المبدأ بل وللقتال من أجله، إن اقتضى الأمر، بدلاً من التماس حل توفيقتي."

("شهادتي"، المجلد الثالث، ص. ١٠٥، ١٩٩٠)

ولذا فإن من الواضح أن القبارصة اليونانيين لا يندمون على الأفعال التي اقترفوها منذ عام ١٩٦٣، وهي أفعال هدمت الدولة الأصلية القائمة على الشراكة التي أنشئت في عام ١٩٦٠، واستهدفت تدمير التوازن السياسي الذي كان قد أنشئ بين الشعبين في قبرص وبين الدولتين الضامنتين، تركيا واليونان.

وعلى النقيض من ذلك، لم يتردد الجانب القبرصي اليوناني عام ١٩٩٠ في تقويض أساس المفاوضات التي كانت تجري تحت إشراف الأمم المتحدة، إذ تقدم من جانب واحد بطلب للحصول على العضوية الكاملة لـ "قبرص" في الاتحاد الأوروبي، منتهكاً بذلك معاهدات عام ١٩٦٠، بل لم يشعر حتى بالحاجة إلى إخفاء هدفه السياسي منذ ذلك، وهو التخلص من جميع المبادئ المتفق عليها للتوصل إلى تسوية تستند إلى المساواة السياسية والشراكة بين القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين، وهي المبادئ التي كان يجري تطويرها على مدار السنين.

أما تدخل تركيا في قبرص يوم ٢٠ تموز/يوليه ١٩٧٤، الذي كان يتسم بالشرعية الكاملة لأنه تم بصورة تتمشى مع حقوق تركيا والتزاماتها بموجب معاهدة الضمان لعام ١٩٦٠، فقد سبقه الانقلاب الذي حدث في ١٥ تموز/يوليه ١٩٧٤، ودبرته اليونان بهدف ضم الجزيرة. وقد مثّل الأسقف مكاريوس، الذي تمكن من الهرب من قبرص، أمام مجلس الأمن في ١٩ تموز/يوليه ١٩٧٤ واتهم اليونان بغزو قبرص. وحذر

من أن أرواح القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين في خطر وطلب المساعدة (انظر S/PV.1780 المؤرخ ١٩ تموز/يوليه ١٩٧٤).

هذه هي الخلفية والحالة الراهنة فيما يتعلق بمسألة قبرص ومن السخيف أن يحاول الممثل القبرصي اليوناني عرض الحالة بشكل مخالف.

وسيخدم أغراض إحلال السلام أن يقوم القبارصة اليونانيون بتوجيه طاقاتهم نحو تحقيق تسوية شاملة بدلا من بث الدعاية الباطلة بهدف تشويه صورة الجانب القبرصي التركي وتركيا. وفي هذا الخصوص، تمثل إشارة الممثل القبرصي اليوناني إلى قضية تيتينا لويزيدو السيدة القبرصية اليونانية التي قدمت طلبا بمساعدة من الإدارة القبرصية اليونانية ضد تركيا أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، مثالا صارخا على استغلال الجانب القبرصي اليوناني لأحد الجوانب الرئيسية لمسألة قبرص، ألا وهي حقوق الملكية، لأغراض سياسية.

وإن مسألة تسوية مطالبات الجانبين المتبادلة فيما يتعلق بالملكية في قبرص عن طريق تبادل الممتلكات و/أو التعويضات كانت من المعالم التي وضعت خلال عملية التفاوض برعاية الأمم المتحدة. وهذا المعلم أصبح في وقت لاحق جزءا لا يتجزأ من مجموعة الأفكار المطروحة عام ١٩٩٢. وإذا كان الجانب القبرصي اليوناني مهتما بحسم هذه المسألة بدلا من تكلف المواقف السياسية فسيقبل الاقتراح الأخير الذي قدمه الرئيس دنكتاش بتشكيل لجنة مشتركة لمعالجة المطالبات المتبادلة المتعلقة بالملكية من كلا الجانبين كوسيلة لإحراز تقدم نحو تسوية شاملة.

وفيما يتعلق بمسألة الأشخاص المفقودين، يعتمد الممثل القبرصي اليوناني تضليل أعضاء اللجنة الثالثة. فقد ظهرت أدلة كافية على مدى السنوات القليلة الماضية تبرهن على أن الإدارة القبرصية اليونانية تنتهج سياسة تضليل غاشم تجاه شعبها ولا سيما تجاه أقارب الأشخاص المزعوم أنهم مفقودون.

ومما يذكر، في هذا الصدد، أن جورج لانييتس، الصحفي القبرصي اليوناني البارز، اعتذر علانية لقرائه لتضليلهم بتقاريره بشأن مسألة الأشخاص المفقودين بسبب تغطيته لقصة اندرياني بالما، التي كانت تبلغ من العمر ٢٥ عاما عندما قتل زوجها خلال أحداث تموز/يوليه ١٩٧٤ ودفن رسميا في جنوب قبرص. ومع ذلك، فقد أخفي ذلك عنها وأوهمت لأن تعتقد، حتى عهد قريب، أن زوجها سجين في تركيا. وجعلوها تردد هذه الأكذوبة، في اجتماعات الاحتجاج التي عقدت لأغراض دعائية في جنوب قبرص أو في بلدان أجنبية. وعندما ظهر الحق في الآونة الأخيرة، شعر لانييتس بالحرج الشديد وعلق على الموضوع بكامله في صحيفته. فكتب قائلا:

"لقد خُذعت هي، وأنا خُذعت كما خدع صحفيون كثيرون آخرون وخذعنا نحن قراءنا. وأنا أعتذر، فقد تصرفتم كما تصرفوا كلهم، بحسن نية".

(قبرص ويكلي، ١ - ٧ أيار/ مايو ١٩٩٨)

ومن الجدير بالذكر أن ما "اكتشفه" جورج لانيثيس في عام ١٩٩٨ كانت قد سلمت بصحته من قبل، الدوائر الدولية في عام ١٩٩٦. فقد أدلى السيد غوستاف فيسل، نائب الممثل الخاص للأمم العام في قبرص، في ٥ آذار/ مارس ١٩٩٦، بالتصريح التالي:

"إن أحدا قط لم يزود اللجنة المعنية بالمفقودين التابعة للأمم المتحدة بأي معلومات أو أدلة أو أي شيء على الإطلاق يفيد بوجود أي إنسان على قيد الحياة في أي مكان".

وصرح جون سي كورنبلوم، الأمين المساعد بالنيابة، بمكتب الشؤون الأوروبية والكندية بوزارة خارجية الولايات المتحدة، في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦، بما يلي:

"... من المؤسف أن العديد من المدنيين في كلتا الطائفتين قد لقوا حتفهم خلال أحداث العنف التي وقعت على أساس عرقي في قبرص في الفترة ١٩٦٣-١٩٧٤. ومن المؤسف كذلك أن كثيرا من هؤلاء الأشخاص ما زالوا في عداد "المفقودين".

"ومن المفترض منذ وقت طويل من جانب الأمم المتحدة وغيرها أن القبارصة المفقودين هم في عداد الموتى ما لم يتم دليل مادي على خلاف ذلك".

وأعرب اللورد فينسبيرغ الراحل، مقرر مجلس أوروبا المعني بالحالة في قبرص عن آراء مماثلة في تقريره التمهيدي المؤرخ ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٦، تحت الفرع الذي يتناول مسائل حقوق الإنسان.

وأود أن أشير في النهاية إلى أن الجانب القبرصي اليوناني لم يقبل رسميا بعد المقترحات ذات الخمس نقاط التي قدمها الأمين العام لحل مسألة الأشخاص المفقودين، والتي أحييت إلى الجانبين في ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٦ و ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. وكان المقصود بهذه المقترحات أن تساعد اللجنة المعنية بالمفقودين في قبرص على حسم هذه المسألة نهائيا وفقا لصلاحياتها استنادا إلى المعلومات التي جمعتها اللجنة خلال التحقيقات التي أجرتها منذ عام ١٩٨١.

ويعد اتفاق ٣١ تموز/يوليه المبرم بين زعماء الجانبين اتفاقا خاصا خارج إطار اللجنة المعنية بالمفقودين، التي يجب أن تتم مهمتها بموجب صلاحياتها المتفق عليها بين الجانبين تحت رعاية الأمم

المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية. ويقتضي تنفيذ هذا الاتفاق سلفا حسم مسألة الضحايا وأماكن الدفن السرية الناجمة عن عملية انقلاب ١٥ تموز/يوليه ١٩٧٤، التي دبرها اليونانيون والتي استغرقت خمسة أيام ونتاج عنها أعداد كبيرة من القتلى والجرحى بين أفراد الجالية القبرصية اليونانية، وما زالت تفاصيلها طي الكتمان.

وبالنظر إلى ما تقدم، يبدو أن الممثل القبرصي اليوناني لا يدرك أن هناك حدودا حتى لتكلف المواقف السياسية. فاستنتاجه بأن هناك مشكلة "لاجئين" في جنوب قبرص والاستخدام المتعمد لعبارات مصطنعة أو مضللة أخرى أمر يبعث على السخرية ويعتبر إهانة للمجتمع الدولي. والحقيقة أن التقارير الرسمية عن الحالة في قبرص، أي تقارير الأمين العام عن بعثة المساعي الحميدة وعمليات حفظ السلام وتقارير حقوق الإنسان السنوية، لوزارة خارجية الولايات المتحدة، تشير إلى أن الواقع في الجزيرة يختلف كثيرا عما يوهم به الجانب القبرصي اليوناني أو اليونان.

والمشكلة الحقيقية الوحيدة حاليا في قبرص هي الاحتلال القائم منذ ٣٥ عاما من جانب الطرف القبرصي اليوناني لمقر الحكومة والنتيجة الطبيعية الملازمة له وهي حرب الاستنزاف المستمرة ضد الشعب القبرصي التركي وإنكار حقوقه ومركزه الشرعيين في قبرص. وعلى ضوء هذا الوضع، لا يمكن أن يكون هناك أي أمل في التوصل إلى تسوية شاملة للنزاع في قبرص ما لم يعامل المجتمع الدولي الدولتين القائمتين بالجزيرة على قدم المساواة، ومن ثم يصحح عدم التناسب القائم بين الجانبين.

وأكون ممتنا لو عملتم على تعميم نص هذه الرسالة بوصفه وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البندين ٦٢ و ١١٠ (ب) و (ج) و (هـ) من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أيتوغ بلومر
ممثل الجمهورية التركية
لشمال قبرص

— — — — —